

Distr.: General
15 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

خطط وسياسات التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها من منظور الحق في التنمية على الصعيد الدولي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية،
سعد الفرارجي، المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 23/42.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

110822 040822 22-11174 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفراجي

موجز

في هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراري المجلس 14/33 و 23/42، يبحث المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفراجي، تدابير التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها من منظور الحق في التنمية على الصعيد العالمي، ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة ويستعرض التحديات التي تعترض ضمان المساواة بين البلدان. ويختتم المقرر الخاص تقريره بتوصيات بشأن إدماج الحق في التنمية في خطط وسياسات التصدي والتعافي المتخذة بهذا الصدد.

أولاً - أنشطة المقرر الخاص

- 1 - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 23/42.
- 2 - وفي الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، سيقدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفراجي، تقريراً مواضيعياً إلى المجلس (A/HRC/51/30) يبحث فيه خطط التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منه على الصعيد الوطني من منظور الحق في التنمية. وسيسلط الضوء على الممارسات الجيدة ويستعرض التحديات التي تعترض ضمان المشاركة المجدية لأصحاب الحقوق داخل البلدان. وسيختم تقريره بتوصيات بشأن إدماج الحق في التنمية في خطط وسياسات التعافي من كوفيد-19. وسيتضمن التقرير أيضاً ملخصاً لأنشطة المقرر الخاص في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2021 وتموز/يوليه 2022.

ثانياً - خطط وسياسات التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحق في التنمية

ألف - مقدمة

- 3 - في القرار الذي أنشئت بموجبه ولاية المقرر الخاص، يُطلب إلى المقرر الخاص أن يساهم في تعزيز وحماية وإعمال الحق في التنمية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من النتائج المتفق عليها دولياً لعام 2015، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس، وأن يعمل تحقيقاً لهذه الغاية مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وفي عام 2020، دعت الجمعية العامة، في الفقرة 50 من قرارها 182/75، المقرر الخاص إلى جانب رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية إلى تقديم تقرير عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله، مع مراعاة سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتتفيذاً لتلك الولاية، يعتزم المقرر الخاص أن يبحث في هذا التقرير مدى امتثال مجموعة متنوعة من خطط وسياسات التعافي من كوفيد-19 للحق في التنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

- 4 - وفي هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص بإسهاب المبادئ التوجيهية والتوصيات التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019 بشأن إعمال الحق في التنمية من الناحية العملية⁽¹⁾. وقد انبثقت تلك المبادئ التوجيهية من مشاورات عالمية أجريت في عامي 2018 و 2019. وجمعت المشاورات مجموعة من المشاركين من مشارب شتى عملوا على تحديد الممارسات الجيدة في مجال تصميم السياسات والبرامج التي تساهم في إعمال الحق في التنمية وتنفيذ تلك السياسات والبرامج ورصدها وتقييمها. وواصل المقرر الخاص أيضاً استعراض التحديات التي تواجهها الجهات صاحبة المصلحة وتقديم توصيات عملية بشأن سبل إدماج منظور يستند إلى الحق في التنمية في خطط وسياسات التعافي من كوفيد-19.

(1) A/HRC/42/38.

باء - الخلفية السياسية والمعارية

5 - تنص المادة 1 من إعلان الحق في التنمية على أن "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية". وينص الإعلان أيضاً على مبادئ ينبغي أن تسترشد بها القرارات السياسية ذات الصلة بجهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، بما في ذلك ما يلي: (أ) أن تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية، وأن من واجبها أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية (المادة 3-1)؛ (ب) أنه ينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها (المادة 3-3)؛ (ج) أن من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فردياً وجمعياً، لوضع سياسات إنمائية دولية بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً (المادة 4-1)، وأن التعاون الدولي الفعال أساسي لتزويد البلدان النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تميماتها الشاملة (المادة 4-2)؛ (د) أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية (المادة 8-1)؛ (هـ) أنه ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الأعمال التامة لجميع حقوق الإنسان (المادة 8-2)؛ (و) أنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي (المادة 10).

6 - وقد استرشد في صياغة خطة عام 2030 بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي، واستندت الخطة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية، واستنارت بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية. وأعيد التأكيد على المبادئ الرئيسية لإعلان الحق في التنمية في جميع جوانب خطة عام 2030⁽²⁾. وأشارت الجمعية العامة، في قرارها 290/75 المتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية 290/67 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و 299/70 بشأن متابعة خطة عام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، إلى أن خطة عام 2030 تهددي بإعلان الحق في التنمية⁽³⁾. ويتألف الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة من التزام الدول بتعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030 وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وكل غاية من الغايات المتصلة بالهدف 17 تعكس إعلان الحق في التنمية في تشديده على أهمية التعاون الدولي في مجالات التمويل (الغايات 1-17 إلى 5-17)؛ والتكنولوجيا (الغايات 6-17 إلى 8-17)؛ وبناء القدرات (الغاية 9-17)؛ والتجارة (الغايات 10-17 إلى 12-17)؛ وفي معالجة القضايا البنيوية مثل التمويل، وتعزيز الاتساق السياساتي والمؤسساتي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تكفل حشد وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، وكذلك البيانات والرصد والمساءلة (الغايات 13-17 إلى 19-17).

(2) قرار الجمعية العامة 1/70، الفقرة 10.

(3) القرار 290/75 باء، الديباجة.

7 - ويرى المقرر الخاص أن خطط التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه هي، في الأساس، خطط إنمائية؛ ومن ثم، ينبغي أن تتماشى مع الحق في التنمية، ومع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في خطة عام 2030، والأهم من ذلك أنها ينبغي أن تتماشى مع الوعد بـ "عدم ترك أحد خلف الركب". والمقرر الخاص مقتنع بأن أيّاً من الغايات المذكورة أعلاه لا يمكن أن تتحقق بفعالية دون المشاركة المستتيرة والنشطة لجميع الأفراد المعنيين وجميع الشعوب والمجتمعات المحلية المتأثرة في جميع العمليات وعلى جميع مستويات صنع القرار فيما يتعلق بتقييم خطط وسياسات التعافي من كوفيد-19 وتخطيطها ورصدها وتنفيذها.

ثالثاً - الممارسات الحالية والتعاون على الصعيد الدولي

ألف - إدماج الحق في التنمية في خطط وسياسات التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أمثلة عملية

8 - من أجل جمع معلومات عن مدى جعل أصحاب الحقوق في صلب عمليات صنع القرار ذات الصلة بجهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، وجه المقرر الخاص دعوةً يلتزم فيها إسهامات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر المعنية والممارسين والأكاديميين المعنيين⁽⁴⁾. وقدم عدد من البلدان أمثلة عملية على الطرق التي استفادت بها من التعاون الدولي لوضع وتنفيذ خطط وسياسات للتصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، وكذلك لمحات عامة عن جهودها الرامية إلى التصدي للجائحة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ والتحديات التي واجهتها في هذا الصدد⁽⁵⁾. وقدم عدد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضاً أمثلة على خطط وسياسات التعافي تتضمن ممارسات شاملة للجميع وتشاركية، بما في ذلك من منظور النوع الجنساني، وحددت هذه الجهات العديد من التحديات التي تواجه شرائح المجتمع المهمشة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. كما قدمت أمثلة على التحديات الناجمة عن إجراءات البنوك المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية⁽⁶⁾. ويسلم المقرر الخاص بأن الجائحة فرضت على العديد من الجهات صاحبة المصلحة إعادة توجيه مواردها. ويعرب عن امتنانه لكل من كرس وقته وجهده لتقديم الإسهامات، وهو ما أتاح له تقديم أمثلة يمكن تكيفها واستخدامها في المستقبل.

(4) الدعوة إلى تقديم الإسهامات متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-inputs-special-rapporteur-right-development-covid-recovery-plans.

(5) الإسهامات القطرية الواردة متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-development. وقد قدمت البلدان التالية معلومات بشأن خططها وسياساتها للتعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): بروندي (19 نيسان/أبريل و 25 أيار/مايو)؛ والجمهورية العربية السورية (2 آذار/مارس)؛ والعراق (1 نيسان/أبريل)؛ والفلبين (8 آذار/مارس و 25 أيار/مايو)؛ وكوستاريكا (28 آذار/مارس)؛ وكينيا (29 آذار/مارس)؛ وماليزيا (21 نيسان/أبريل)؛ والمكسيك (28 آذار/مارس)؛ وموريشيوس (28 آذار/مارس).

(6) الإسهامات الواردة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-development. وقد قدمت منظمات المجتمع المدني التالية إسهامات استجابةً للدعوة التي وجهها المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية: منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (4 آذار/مارس)؛ ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1 آذار/مارس)؛ وجمعية المجتمع المدني ودراسات الإعلام (28 شباط/فبراير)؛ والتحالف من أجل حقوق الإنسان في التنمية (1 آذار/مارس)؛ والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية (1 آذار/مارس)؛ ومشروع المساءلة الدولي (1 آذار/مارس)؛ واتحاد المساواة في الحقوق (28 شباط/فبراير).

- 9 - وما فتئت العديد من الدول تبذل جهودها للتعافي من الانتكاس الاقتصادي الناجم عن الجائحة ولزيادة قدرتها في الوقت نفسه على الصمود في مواجهة أي صدمات تقع في المستقبل.
- 10 - وحسبما أفادت به حكومة موريشيوس في 28 آذار/مارس 2022، استفاد البلد من مشاريع البنية التحتية في مجال الصحة ومن التبرعات من المعدات الطبية ولوازم الحماية واللقاحات التي وردت إليه من مختلف البلدان. كما استفاد من الاستثمار الأجنبي الذي وُجه إلى البنى التحتية للرعاية الصحية التابعة للقطاع الخاص والتأمين في ذلك القطاع، وأبرم اتفاقات لشراء اللقاحات من موردين دوليين. وكان دعم منظمة الصحة العالمية والشراكات مع البلدان الصديقة عاملاً حاسماً في التدابير الوطنية للتصدي لكوفيد-19.
- 11 - وما فتئت الأمم المتحدة تقدم من خلال الشراكة من أجل اقتصاد أخضر الدعم التقني والتمويل للنهوض بالجهود الوطنية للتعافي من كوفيد-19. وابتداءً من حزيران/يونيه 2021، نُظمت حلقات عمل على الإنترنت مع أصحاب مصلحة متنوعين، بمن فيهم ممثلو عامة الجمهور والمزارعون ومجهزو المنتجات الزراعية والباحثون والأكاديميون والمصدرون وتجار التجزئة، بغرض وضع خطط التعافي.
- 12 - ويهدف البرنامج القطري المعني بالتنمية الشاملة للجميع وفعالية القطاع العام للفترة 2017-2022، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريشيوس، إلى تقديم حلول استراتيجية سريعة الاستجابة للتحديات التي تواجه تحسين إدارة القطاع العام دعماً للحد من الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاح الاقتصادي في موريشيوس من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي والطاقة المتجددة. وعمل برنامج التعاون اللامركزي على زيادة قدرة القطاع الخاص والأطراف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النقابات، ومنظمات المجتمع المدني، على تنفيذ مشاريع لها تأثير على الشواغل ذات الأولوية للمجتمعات المحلية الفقيرة. ووجه هذا البرنامج سلسلة من الدعوات لتلقي المقترحات فيما يتعلق بما يلي: رعاية مشاركة الأفراد في حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات؛ وتمويل المنح الدراسية للدراسات أو الدورات التدريبية؛ وبرنامج التمويل البالغ الصغر. وتدعم الوكالة الفرنسية للتنمية موريشيوس في مجالات البنى التحتية ونقل الطاقة والسياحة والتعاون الإقليمي.
- 13 - وحسبما أفادت به حكومة بوروندي في 19 نيسان/أبريل، فإن إطار السياسات العامة المعتمد في عام 2015 لا يزال متسقاً، وإن أُدخلت عليه تعديلات بإدماج خطط التعافي من كوفيد-19 فيه. وقد درجت العادة في بوروندي على إجراء عمليات تشاركية تشمل جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الشركاء التقنيين والماليين. ومن خلال هذه العمليات التشاركية، وضعت الحكومة خطتها التشغيلية المتعلقة بالتصدي للجائحة، التي تناولت فيها إدارة الحالات والوقاية ومكافحة العدوى. ووُضعت خطط متكاملة للتعافي مُولت في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء الدوليين، وتولت قيادتها منظمة الصحة العالمية.
- 14 - وقد نشطت الجائحة بسرعة لتمتد لأكثر من 177 بلداً من بلدان العالم، وهو ما يدل على وجوب أن تتضافر الدول جميعاً في حشد الجهود من أجل مكافحة هذا المرض. وفي بوروندي، وُضعت خطة استراتيجية لهذا الغرض يُستعان بها لمكافحة الجائحة بدعم من الشركاء التقنيين والماليين. وتملك بعض الدول وسائل أكثر من غيرها لمكافحة الجائحة. ولما كان كوفيد-19 مرض عالمي، فلا بد أن تدعم الدول بعضها بعضاً من خلال وضع مشاريع مشتركة أو إقليمية لمكافحته. ومن خلال تضافر الجهود واتساق الإجراءات، يمكن للبلدان أن تعبئ مزيداً من الموارد على الصعيد الدولي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو

أن تدرك الحاجة إلى أن تتبادل معارفها وتوفر التعاون التقني وبناء القدرات للبلدان الأقل نمواً منها بغية تعزيز التعافي التام من كوفيد-19.

15 - وأفادت حكومة الفلبين في 25 أيار/مايو بأنه، وفقاً لقانون "يد واحدة من أجل التعافي" (بايانيهان)، أعادت الحكومة تخصيص جزء من الحيز المالي المخصص لقطاع البنى التحتية ووجهته إلى التصدي لكوفيد-19. وخصصت أيضاً دعماً في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للتصدي للجائحة، وُجّه في المقام الأول لبرنامج المساعدات النقدية الطارئة ولتقديم خدمات النظام الصحي من خلال توفير الإمدادات والمعدات الطبية، وبناء مرافق العزل والحجر الصحي، وتعزيز قدرات المرافق الصحية القائمة، وغير ذلك. وخلال الجائحة، حدثت زيادات في مستوى موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها شركاء التنمية الثنائيون أو المتعددو الأطراف. ودأب شركاء التنمية على التنسيق مع الحكومة الوطنية من أجل تقديم المساعدة في مجال التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه.

16 - وعملت وكالات الرقابة والتنفيذ الحكومية الوطنية في البلد على تعديل استراتيجياتها وعملياتها وسياساتها من أجل معالجة مشاكل التنفيذ الجديدة الناشئة عن الجائحة، مثل التأخر في توفير المواد و/أو تقديم الخدمات، ونشر القوة العاملة، والتكاليف الإضافية المتعلقة بتدابير الصحة والسلامة، ومن أجل كفالة أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية فعالة وقابلة للتكيف.

17 - وتعمل الحكومة الوطنية بنشاط على تمويل برامجها ومشاريعها الرامية إلى التصدي لكوفيد-19 وعلى التماس الدعم لها من المجتمع الإنمائي الدولي. وعند تحديد المشاريع واتخاذها أولويات، تيسر الحكومة تجهيزها ثم التوقيع على اتفاقات المنح والقروض الملائمة.

18 - وتتعاون الحكومة الوطنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم على تنفيذ البرنامج المشترك لجني العائد الديموغرافي وإدارة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 عن طريق تطبيق إطار وطني متكامل للتمويل، وهو مبادرة تهدف إلى تعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة في سياق الجائحة.

19 - ويهدف هذا البرنامج المشترك إلى تطبيق الركائز الأساسية لإطار التمويل الوطني المتكامل من خلال توفير الدعم الحفّاز للحكومة بغرض تعزيز الآليات الحالية للعمليات الوطنية للتخطيط والميزنة وضمان توجيه أكثر فعالية لمخصصات الموارد. ويسعى البرنامج أيضاً إلى إنشاء إطار تمويل أكثر تنوعاً يمكن من حشد موارد إضافية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق كوفيد-19، حيث يواجه البلد حالياً خطراً كبيراً يهدد بوقوع انتكاسة في مساره السابق للجائحة الذي كان من شأنه، لو استمر، أن يضع البلد على الطريق الصحيح لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

20 - ومن الأمثلة على ما حصل عليه البلد من مساعدة تقنية مشاريع المساعدة التقنية في مجال المعارف والدعم التي ينفذها مصرف التنمية الآسيوي فيما يتعلق بالجائحة، وتشمل ما يلي: مشروع لتهيئة مدن جذابة للمستثمرين في آسيا والمحيط الهادئ بعد كوفيد-19 وتعزيز القدرة التنافسية والقدرة على الصمود من خلال البنية التحتية الجيدة، يهدف إلى الاستفادة من موارد مصرف التنمية الآسيوي ومعارفه وشراكاته لمساعدة سلطات الحكم المحلي على زيادة قدراتها التقنية والمالية والإدارية لتطوير البنى التحتية للبلديات، وتحسين تعبئة مواردها، وتعزيز قدرتها التنافسية وقدرتها على الصمود بعد كوفيد-19؛ ومشروع بشأن حلول

التكنولوجيا التعليمية من أجل مدارس الميل الأخير في سياق الجائحة، يهدف إلى دعم إدارة التعليم في تفعيل خطة لاستمرارية التعلم في مرحلة التعليم الأساسي ستمكّن الطلاب من مواصلة التعلم من خلال أساليب التعلم المختلطة خلال الجائحة؛ ومشروع بشأن بناء قدرات الصحفيين من البلدان الأعضاء النامية في آسيا والمحيط الهادئ، سيدعم الصحفيين ويساعد على تعميق مهاراتهم التقنية وتوسيع فهمهم لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التعقيد من أجل تحسين جودة تقاريرهم الصحفية، وتوسيع نطاق الوعي العام، وتعزيز الحوار العام بشأن قضايا التنمية، بما في ذلك مؤسعة كوفيد-19 وتغطيته بوصفه مشكلة و/أو تحديا في مجال التنمية بالنسبة للبلدان الأعضاء النامية.

21 - وحسبما أفادت به حكومة الجمهورية العربية السورية في 2 آذار/مارس، تدعم وكالات التنمية الاستراتيجية الوطنية للتصدي للجائحة وتعمل على تطوير قدرات الحكومات الوطنية والمحلية. وقُدمت أمثلة على التعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

22 - وتتوقع الحكومة أن يؤدي توقيع وثيقة الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2024 دورا مهما في تضافر الجهود لتنفيذ خطط التعافي، التي تم الاتفاق على أولوياتها في ضوء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية الوطنية في البلد.

23 - وحسبما أفادت به حكومة ماليزيا في 21 نيسان/أبريل، عمل البلد على تعبئة مزيد من الموارد على الصعيد الدولي أثناء الجائحة، فقدّم المساعدة الإنسانية عن طريق توفير اللقاحات لبينغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والبوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك ماليزيا في مختلف المحافل الدولية والإقليمية مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والكومنولث، والأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتشارك ماليزيا بنشاط في الاجتماعات التي تستضيفها هذه المنظمات (بدءا من مستوى المسؤولين وحتى المستوى الوزاري) وتستخدم هذه المحافل للإعراب عن الشواغل والمقترحات والأفكار الوطنية المتعلقة بالجهود المتواصلة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة.

24 - وحسبما أفادت به حكومة المكسيك في 28 آذار/مارس 2022، فقد شاركت في وضع دليل منهجي للتعافي الاجتماعي الاقتصادي على صعيد البلديات في سياق كوفيد-19 تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤل الأمم المتحدة)، وهو دليل جُمعت فيه طائفة من الاستراتيجيات والدروس والأهداف لمكافحة تحديات الجائحة بحلول مستجدة. ويتضمن الدليل مقترح منهجية تدريجية تتيح للسلطات البلدية أن تضع بنفسها خططها للتعافي الاجتماعي الاقتصادي على مستوى البلديات، التي سيتطلب تنفيذها تنسيقا فعالا بين مستويات الحكم الثلاثة في البلد.

25 - وتمكنت حكومة المكسيك من المشاركة في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)، الذي كان ثمرة للتعاون الدولي وقدم لقاحات منقّدة للحياة لما يزيد على 100 بلد وإقليم. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى التي قدمتها الحكومة منصة التعافي الإقليمية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تحتوي على بيانات دون وطنية قابلة للمقارنة دوليا عن أزمة كوفيد-19، إلى جانب خلاصة وافية لحلول السياسات الرامية إلى دعم التعافي. وتكمل هذه المنصة لوحة متابعة التعافي من كوفيد-19 التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتتضمن مؤشرات عن التعافي على الصعيد الوطني. وتشارك وزارة الاقتصاد في مختلف المحافل الدولية (مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية وكندا، ومنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) حيث يتم تبادل أفضل الممارسات وتُبحث المسائل المتعلقة بتعافي الدول بعد الجائحة.

باء - أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على إعمال الحق في التنمية، والتحديات على الصعيد الدولي

26 - يرحب المقرر الخاص بالأمثلة المبينة أعلاه (الفقرات 10 إلى 25)، والتي تقدم مجموعة مختارة من الأمثلة الواعدة على التعاون الدولي يمكن أن تيسر جهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه على الصعيد العالمي بما يتماشى مع الحق في التنمية. ويلاحظ المقرر الخاص الأهمية التي توليها دول الجنوب للتعاون والدعم الدوليين في مجالات الصحة والتعافي الاقتصادي والحماية الاجتماعية. وقد حدد، في الوقت نفسه وخلال المشاورات التي أجراها تحضيراً لهذا التقرير، العديد من التحديات التي تعوق جهود التصدي والتعافي من منظور إقليمي ودولي.

27 - وتشير مجموعة البنك الدولي، في تقريرها عن التنمية في العالم لعام 2022، إلى أن الجائحة تسببت في أزمة اقتصادية عالمية هي الأكبر منذ أكثر من قرن، حيث أدت إلى زيادة هائلة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، مع تأثير شديد بشكل خاص على الاقتصادات الناشئة. وتبين الدراسات أن أكثر من 50 في المائة من الأسر المعيشية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة لم تكن قادرة على تحمل الاستهلاك الأساسي لأكثر من ثلاثة أشهر في مواجهة خسائر الدخل التي تكبدتها، وأن الأعمال التجارية لم تتمكن، من تغطية سوى أقل من 55 يوماً في المتوسط من نفقاتها باستخدام الاحتياطي النقدي. وكان العبء أكثر إرهاقاً للأسر المعيشية والشركات في الاقتصادات الناشئة التي كانت مثقلة بالديون حتى قبل الأزمة. وتشير تقديرات مجموعة البنك الدولي أيضاً إلى أن الفقر العالمي قد زاد لأول مرة على مدى جيل واحد، مع خسائر غير متناسبة في الدخل في صفوف السكان المحرومين؛ وفي عام 2020، كانت البطالة المؤقتة أعلى في 70 في المائة من جميع البلدان بالنسبة للعمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي. وكانت النساء، اللواتي تزيد احتمالات عملهن في القطاعات الأكثر تأثراً بتدابير الإغلاق الشامل والتباعد البدني، أكثر تضرراً بفقدان الدخل والعمل. ومن بين مؤسسات الأعمال التجارية، عانت الشركات الأصغر حجماً والأعمال التجارية غير الرسمية والمؤسسات ذات القدرة المحدودة على الحصول على الائتمان الرسمي من خسائر أكبر في الدخل. وتشير تقديرات مجموعة البنك الدولي أيضاً إلى أن التعافي من الأزمة سيكون متفاوتاً، حيث ستحتاج الاقتصادات الناشئة وكذلك الفقراء إلى مزيد من الوقت لتعويض ما فقد من دخل ومن سبل لكسب العيش نتيجة للجائحة⁽⁷⁾.

28 - وما فتئت العديد من الدول ت بذل جهودها للتعافي من الانتكاس الاقتصادي الناجم عن الجائحة، مع السعي في الوقت نفسه إلى زيادة قدرتها على الصمود في مواجهة أي صدمات تقع في المستقبل وإلى تحقيق النتائج فيما يتعلق بالعمل المناخي. ففي الاتحاد الأوروبي، وضعت آلية مؤقتة للتعافي تُعرف باسم "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي" (Next Generation EU) وحُصصت لها ميزانية قدرها 750 بليون يورو للمساعدة في إصلاح الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة الناجمة عن الجائحة⁽⁸⁾. وتتطلب

(7) انظر، على الخصوص: World Bank Group, World Development Report 2022: Finance for an Equitable Recovery, chap. 1 (Washington, D.C., 2022).

(8) انظر: https://ec.europa.eu/info/strategy/eu-budget/eu-borrower-investor-relations/nextgenerationeu_en.

حزمة الحوافز هذه من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم خطط وطنية للتعافي والقدرة على الصمود هدفها تشجيع استعمال التكنولوجيات النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة والنقل المستدام والتعليم والتدريب، مع التركيز على الشباب والمساواة بين الجنسين. غير أنه في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، لا تسمح الميزانيات المتقلبة بالأعباء أصلاً بتوفير التمويل لجميع الاحتياجات في الوقت نفسه ويلزم اتخاذ خيارات صعبة. ويتضح من الأمثلة الواردة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجود تباين كبير في حجم وتكوين الحزم المالية المخصصة في عام 2020 لمواجهة الأزمة⁽⁹⁾. فقد أعلنت البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة عن حزم مالية تقل قيمتها عن نسبة 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تتخفف الإيرادات المالية المحلية بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفئة نفسها من البلدان⁽¹⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت البلدان ذات الاحتياطات المالية الأصغر حجماً إنفاقها على التدابير المتعلقة بالصحة، وبذلك لم يتبق إلا حيز مالي ضئيل لتمويل أنواع أخرى من التدابير مثل الحماية الاجتماعية ودعم سبل العيش في المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من الجائحة.

29 - وفي ظل ظروف أزمة اقتصادية عالمية، تعتمد الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى خفض نفقات القطاع العام. وقد لجأت البلدان المنخفضة الدخل إلى الاستدانة بمستويات متزايدة وبتكاليف اقتراض عالية، من مقرضين من القطاع الخاص وبلدان غير أعضاء في نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة⁽¹¹⁾. وأعربت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن القلق من أن الجائحة قد تؤدي إلى أزمة ديون طويلة الأمد في البلدان النامية. فمخاطر عدم سداد الديون آخذة في الارتفاع منذ عقد من الزمن، والدين العام في الأسواق الناشئة قفز إلى مستويات غير مشهودة منذ 50 عاماً. ووفقاً لتقديرات عام 2020 الصادرة عن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من بين جهات أخرى، يُتوقع أن ترتفع مدفوعات سداد البلدان النامية لديونها الخارجية العامة وحدها إلى ما بين 2,6 تريليون دولار و 3,4 تريليون دولار خلال الفترة 2020-2021⁽¹²⁾. وكان من المتوقع أن يرتفع متوسط نسب الاستدانة لعام 2021 بنسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات السوق الناشئة، وبنسبة 7 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل⁽¹³⁾.

30 - وفي عام 2021، بحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آثار كوفيد-19 على التنمية البشرية في 10 بلدان أفريقية⁽¹⁴⁾. وأسفرت الدراسة عن الخلاصات التالية: يؤثر كوفيد-19 تأثيراً مباشراً على نظم الصحة البشرية، حيث يغير أنماط الوفيات والاعتلال؛ وتُخفف الآثار الصحية المباشرة من خلال السياسات

(9) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قاعدة بيانات رصد كوفيد-19 (<https://www.unescap.org/covid19>).

(10) المرجع نفسه.

(11) United Nations Children's Fund (UNICEF) Office of Research – Innocenti, "Protecting and transforming social spending for inclusive recovery: COVID-19 and the looming debt crisis", Innocenti Policy Brief series, No. 2021-01 (Florence, Italy, 2021).

(12) ESCAP, "An assessment of fiscal space for COVID-19 response and recovery in Asia-Pacific developing countries", MPFD Policy Briefs, No. 116 (November 2020).

(13) UNICEF Office of Research – Innocenti, "Protecting and transforming social spending for inclusive recovery: COVID-19 and the looming debt crisis".

(14) "Analysing long-term socio-economic impacts of COVID-19 across diverse African contexts", 2021.

الحكومية وإجراءات المجتمع المدني التي تقلص من الاحتكاك البشري، فتبطئ انتشار الفيروس وتتخذ الأرواح وتحد في الوقت نفسه من النشاط الاقتصادي وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ وتمتد الآثار الاقتصادية المتغيرة إلى النظام الاقتصادي الدولي، فتغير من أنماط التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة الأجنبية والتحويلات. وخلص البرنامج الإنمائي إلى أنه، على الرغم من أن الآثار الصحية لكوفيد-19 على تلك البلدان الـ 10 كانت محدودة نسبياً على المدى القصير (باستثناء جنوب أفريقيا)، فإن الآثار المرتبطة بالسياسات الحكومية كانت من العوامل المسببة لضعف التنمية البشرية. ففي البلدان العشرة، تراوحت الانخفاضات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2,6- في المائة و 10,6- في المائة، واقتربت بانخفاضات في دخل الأسر المعيشية وبتراجع في الإيرادات الحكومية وزيادة بنسبة 4 في المائة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وبالإضافة إلى ذلك، أدى كوفيد-19 إلى انخفاض التدفقات الدولية للتجارة وتحويلات المساعدات، وتفاوتت نسب الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان فتراوحت بين 1-35 في المائة و 5-72 في المائة. ولوحظت أيضاً انخفاضات في الصادرات، حيث شهدت اقتصادات الجزر أشد انخفاض في التجارة الدولية. ويحذر البرنامج الإنمائي، في هذه الدراسة، من أن الانتكاس الاقتصادي سيؤدي إلى زيادة في الوفيات غير المباشرة - وهو مقياس لعدد الأشخاص الذين سيموتون بحلول عام 2030، ليس كنتيجة مباشرة لكوفيد-19، وإنما بسبب الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها والتي تنجم عن ضعف الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي والدخل. وعلى المدى الطويل، سيقع على البلدان التي كانت تتسم قبل نقشي كوفيد-19 بانخفاض مستوى القدرات الحكومية وضعف الاستثمار الحكومي في النظم الصحية العبء الأكبر فيما يتعلق بالوفيات غير المباشرة.

31 - وكذلك خلص البرنامج الإنمائي في الدراسة التي أجراها إلى أن الانتكاس الاقتصادي الناتج عن الجائحة سيكون مستمراً نسبياً في البلدان، مع استمرار توقعات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2030 و 2050. وقد تشهد البلدان ذات القدرات الحكومية الأكثر كفاءة والأقل اعتماداً على الزراعة معدل تعافٍ أقوى. أما البلدان ذات القدرات الحكومية الأقل كفاءة والتي ترتفع فيها حصة العمالة المشتغلة بالقطاع الزراعي، فستشهد استمرار تدهور التراجع الاقتصادي إلى عامي 2040 و 2050. وستضعف الآثار الطويلة الأجل لكوفيد-19 التحديات الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان.

32 - وفي دراسة حديثة، أبرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعض التحديات الناجمة عن الجائحة في المنطقة⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من أن اللجنة الاقتصادية خلصت إلى أن التجارة الدولية في المنطقة شهدت تعافياً سريعاً، فقد أكدت أيضاً أن اعتماد المنطقة على السياحة، وهو أعلى من المتوسط العالمي، أدى إلى عدم اليقين بشأن آفاق المستقبل في عدد من الاقتصادات، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن الجائحة كان لها أسوأ الأثر على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تصدر إلى السوق الإقليمية. ونظرت اللجنة في دراستها هذه أيضاً في التحدي المتمثل في الاكتفاء الذاتي الإنتاجي في قطاع الرعاية الصحية بالمنطقة. ولاحظت أن صادرات قطاع الرعاية الصحية تتركز في البلدان المتقدمة النمو، باستثناء صادرات قطاع الأدوية في الهند وصادرات المعدات الصحية في الصين. ومثلت حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 1,1 في المائة من الصادرات العالمية من المنتجات الصيدلانية بين عامي 2018 و 2020. وفي المقابل، بلغت قيمة

(15) المعلومات الواردة في الفقرة مستمدة من: *International Trade Outlook for Latin America and the Caribbean*, 2021: *Pursuing a Resilient and Sustainable Recovery* (United Nations publication, 2021).

واردات المنطقة في عام 2020 ما يقرب من خمسة أمثال قيمة صادراتها، وتعاني جميع بلدان المنطقة تقريباً من عجز تجاري في هذا القطاع، وهو ما يفسره الاعتماد الشديد على الإمدادات من خارج المنطقة من الأدوية المشمولة ببراءات اختراع سارية والمكونات النشطة لتصنيع الأدوية الجنيسة. وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ حصة المنطقة من براءات الاختراع الصيدلانية الممنوحة في جميع أنحاء العالم أقل من 1 في المائة.

33 - وبحث دراسة أخرى أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الآثار السلبية للجائحة على البيئة في المنطقة⁽¹⁶⁾. وأظهرت الدراسة أنه لن تؤدي عمليات الإغلاق الشامل وإغلاق المؤسسات الصناعية والتجارية إلى تحسينات محدّدة الموقع في جودة الهواء وانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2020، فقد كانت هذه التحسينات مؤقتة، وتبددت فور استئناف الأنشطة الاقتصادية. وفي جميع أنحاء المنطقة، أدت تدابير التعافي، التي تركز على الحفاظ على الاستهلاك أو تعويض الانخفاض فيه، إلى إضعاف الخدمات العامة في غير القطاع الصحي، والرصد الإقليمي، ووظائف الرصد الاجتماعي والحكومي. وأفضى خفض الإنفاق العام وضعف المراقبة إلى مزيد من الأنشطة غير القانونية، مثل إزالة الغابات على الحدود الطبيعية. وكانت الانخفاضات في الانبعاثات أدنى من تلك التي دعا إليها اتفاق باريس، وتناقضت الموارد المستخدمة والقطاعات التي حظيت بالدعم خلال الجائحة مع التعهدات والإعلانات المتعلقة بسياسات بيئية أكثر طموحاً ووضوحاً.

1 - تمويل تدابير التصدي والتعافي، وتدابير التقشف

34 - على الرغم من أن إعلان الحق في التنمية لا ينص صراحة على قائمة بالأولويات المالية التي تخدم أعمال الحق في التنمية، فإنه يتضمن الخطوط العريضة للمبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها القرارات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى سبيل المثال، تُدعى الدول في الإعلان إلى أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لأعمال الحق في التنمية وأن تكفل تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والسكن والعمل (المادة 8). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الصعيد الدولي، يُفرض على الدول واجب التعاون مع بعضها البعض، سواء لتعزيز تنمية البلدان النامية بسرعة أكبر أو إزالة العقبات التي تعترض التنمية الشاملة (المادتان 3-3 و 4-2). وتنطبق هذه المبادئ بالمثل على السياسات العالمية التي تهدف إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19.

35 - ومنذ بداية الجائحة، صرفت مجموعة البنك الدولي بلايين الدولارات لدعم جهود التصدي والتعافي. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021، التزمت مجموعة البنك الدولي بتقديم أكثر من 200 بليون دولار لعملائها من القطاعين العام والخاص بغرض مكافحة آثار الجائحة. وأتاحت المجموعة أيضاً 20 بليون دولار لمساعدة البلدان النامية على تمويل شراء لقاحات كوفيد-19 وتوزيعها؛ وعقدت شراكة مع مرفق كوفاكس بشأن آلية تمويل تتيح لهذا المرفق شراء اللقاحات بصورة مسبقة؛ ودعمت مبادرة فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-19 التي تهدف إلى مساعدة البلدان على شراء اللقاحات وتوزيعها لفائدة ما يصل إلى 400 مليون شخص⁽¹⁷⁾.

(16) "How to finance sustainable development: recovery from the effects of COVID-19 in Latin America and the Caribbean", Special Report COVID-19 series, No. 13, 27 January 2022

(17) انظر www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus

36 - وأعلنت مجموعة البنك الدولي أنها تركز في تدابيرها للتصدي للأزمة على أربعة مجالات رئيسية⁽¹⁸⁾. فهي تركز أولاً على إنقاذ الأرواح من خلال مساعدة البلدان على وقف انتقال العدوى، وتقديم الخدمات الصحية، وضمان حصول الأسر المعيشية الضعيفة على الرعاية الطبية، وكفالة الاستعداد لمواجهة الجوائح في المستقبل. ولدى مجموعة البنك الدولي برامج تطعيم تتجاوز قيمتها 9 بلايين دولار، تمت الموافقة عليها لأكثر من 75 بلداً. وثانياً، تركز تدابير التصدي على حماية الفقراء والضعفاء من خلال دعم الدخل والإمدادات الغذائية لأشد الفئات ضعفاً وفرص العمل للأسر المعيشية الأكثر فقراً، ودعم مؤسسات الأعمال التجارية العاملة في القطاع غير الرسمي والمشاريع البالغة الصغر. وثالثاً، تركز التدابير على ضمان النمو المستدام للأعمال التجارية وإنشاء فرص العمل من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير المساعدة المالية للأعمال التجارية والمؤسسات المالية، بهدف المساعدة في الحفاظ على فرص العمل وضمان قدرة الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الصمود في مواجهة الأزمة واستئناف النمو. ورابعاً، تركز التدابير على تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات؛ وتعمل مجموعة البنك الدولي عن كثب مع صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان على تحسين إدارة الدين العام، وإجراء إصلاحات رئيسية في الإدارة المالية، وتحديد فرص النمو الأخضر والتنمية الخفيفة الكربون بالتزامن مع تعافي اقتصاداتها.

37 - ومما لا شك فيه أن الإجراءات المذكورة أعلاه لبّنت احتياجات عاجلة وبالأهمية. بيد أنه، أثناء المشاورات الرامية إلى إعداد هذا التقرير، أطلعت منظمات المجتمع المدني المقرر الخاص على عدد من الشواغل المتصلة بالسياسات التي يقوم عليها ما تتخذه مجموعة البنك الدولي من تدابير للتصدي. فالعديد من المشاريع اقترحت في إطار طرائق الصرف السريع أو "المسار السريع"، مما يعني عملياً أن المشاريع يجري اقتراحها وإقرارها في غضون آجال إعداد أقصر وبقيود كبيرة على المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة⁽¹⁹⁾. وتسببت الجائحة في تفاقم العقبات التي تحول دون حصول المجتمعات المحلية على المعلومات المتعلقة بمشاريع وعمليات التنمية وإمكانية مشاركتها فيها، حيث فرضت القيود على تحركات أفراد المجتمعات المحلية وحققهم في التجمع وفي أن يتم التشاور معهم بصورة مجدية وهيأت الظروف إمكانية شن حملات القمع بذريعة التصدي للجائحة⁽²⁰⁾. وقد سبق للمقرر الخاص أن شدّد على المبدأ القائل بأن المجتمعات المحلية المتأثرة يجب دائماً أن تملك بزماء الأمور فيما يتعلق بخطط التنمية وميزانياتها وعملياتها⁽²¹⁾. وأوصى بأن تجري مصارف التنمية مشاورات مجدية لكفالة النهوض بالأولويات الإنمائية للمستفيدين المستهدفين من خلال المشاريع التي تمولها تلك المصارف، وبأن تضمن المصارف إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تمولها قبل الإذن ببدء هذه المشاريع⁽²²⁾.

38 - وأثيرت شواغل أخرى مفادها أن التدابير الأولية للتصدي للطوارئ التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي قدمت في بعض الحالات مدخلاً لنطاق أوسع من الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر: <https://accountability.medium.com/what-weve-learned-by-tracking-covid-19-relief-financing-for-two-years-1e5e77a4b0be>

(20) المرجع نفسه. انظر أيضاً: See also Coalition for Human Rights in Development, ARTICLE 19 and IFEX, "Unhealthy silence: development banks' inaction on retaliation during COVID-19" (July 2021).

(21) انظر A/HRC/42/38، الفقرة 15.

(22) انظر A/HRC/42/38، الفقرة 50.

المرتبطة بكفالة دور أكبر للقطاع الخاص في تمويل التنمية، تمشيا مع نهج مجموعة البنك الدولي إزاء تمويل التنمية الذي يلخصه إطار "تعظيم التمويل من أجل التنمية"⁽²³⁾،⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من أن هناك مجالا واسعا للتمويل الخاص في خطط التنمية، فقد أثار المقرر الخاص من قبل مسألة الاستخدام المناسب للتمويل الخاص مقابل التمويل العام⁽²⁵⁾. وهو يرى أن التمويل الخاص لا يناسب جميع احتياجات التمويل، وأنه يجب إيلاء مزيد من الاعتبار لكيفية إدارة مخاطر التمويل الخاص. وأوصى بأنه ينبغي أن تخضع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يتم الترويج لها من خلال القروض والمشاريع وغيرها من الترتيبات التمويلية التي تشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لاستعراضات مستقلة بغية تقييم ما تحققة من نتائج إنمائية، بما في ذلك إجراء دراسة شاملة لآثارها على حقوق الإنسان والبيئة⁽²⁶⁾. وهذه التوصية صالحة بالقدر نفسه فيما يتعلق بمشاريع التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه.

39 - وقدم صندوق النقد الدولي المساعدة المالية وتدابير تخفيف خدمة الديون للبلدان الأعضاء التي تواجه الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19. ويتيح الصندوق حاليا نحو 250 بليون دولار للبلدان الأعضاء⁽²⁷⁾. وبين آذار/مارس 2020 وآذار/مارس 2022، وفي سياق الجائحة، ركز الصندوق على المسارات التالية⁽²⁸⁾:

(أ) أولا، ضاعف مؤقتا إمكانية الوصول إلى ما يوفره من تسهيلات الطوارئ - التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع - مما أتاح له تلبية الطلب المتزايد على المساعدة المالية من الدول الأعضاء خلال الأزمة. وتسمح هذه التسهيلات للصندوق بتقديم المساعدة الطارئة دون الحاجة إلى وضع برنامج كامل. وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم التمويل الطارئ إلى 80 بلدا؛

(ب) ثانيا، وسّع الصندوق نطاق تخفيف خدمة الديون من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون ليشمل 29 بلدا من أفقر البلدان الأعضاء وأكثرها ضعفا للفترة بين نيسان/أبريل 2020 ومن منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد ساعد تخفيف عبء الديون البلدان المستفيدة على توجيه المزيد من مواردها المالية نحو جهود الطوارئ الطبية الحيوية وغيرها من جهود الإغاثة؛

(ج) ثالثا، دعت المديرية العامة للصندوق ورئيس مجموعة البنك الدولي في 25 آذار/مارس 2020 الدائنين الثنائيين إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة من أفقر البلدان. واستجابت مجموعة العشرين للدعوة في 15 نيسان/أبريل بموافقتها على تعليق سداد الائتمانات الثنائية الرسمية من أفقر البلدان حتى نهاية عام 2020؛

(23) انظر إسهامات الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية. متوفرة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-development.

(24) World Bank Group, "Maximizing finance for development (MFD)". Available at <https://documents1.worldbank.org/curated/en/168331522826993264/pdf/124888-REVISED-BRI-PUBLIC-Maximizing-Finance.pdf>.

(25) انظر A/75/167، الفقرة 53.

(26) المرجع نفسه، الفقرة 62.

(27) انظر: www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker.

(28) تستند المعلومات الواردة في الفقرة إلى الموقع الشبكي التالي: www.imf.org/en/About/FAQ/imf-response-to-covid-19#Q1.

(د) رابعاً، وافق الصندوق على إنشاء خط سيولة قصير الأجل لزيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛

(هـ) خامساً، عزز الصندوق برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة العاجلة التي نشأت عن كوفيد-19، مما مكّن من توجيه الموارد القائمة نحو الإنفاق على الإمدادات والمعدات الطبية الضرورية واحتواء نقشي المرض؛

(و) سادساً، لما كان الصندوق يرصد التطورات الاقتصادية وأثر الجائحة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، فإنه يوصي بالسياسات اللازمة للتغلب على الأزمة، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، وتمهيد الطريق للتعافي الاقتصادي؛

(ز) وأخيراً، يقدم الصندوق المشورة السياسية وخدمات تنمية القدرات لما يزيد على 160 بلداً لمعالجة القضايا الملحة مثل إدارة النقد والرقابة المالية والأمن السيبراني والحوكمة الاقتصادية.

40 - وطيلة المشاورات التي سبقت إعداد هذا التقرير، أجمعت تقريباً كل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي استشارها المقرر الخاص أو التي قدمت إسهامات كتابية على أن أعباء الديون السيادية تشكل تحدياً رئيسياً أمام تعبئة الموارد اللازمة للتصدي للجائحة⁽²⁹⁾. وأفيد بأن هناك حاجة إلى تكثيف التعاون الدولي من أجل معالجة عبء الديون الواقع على بلدان الجنوب، وهو عبء يقلص بدرجة كبيرة من الحيز المالي المتاح لها من أجل تمويل التعافي والاستثمار في أعمال الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي⁽³⁰⁾. وبالنسبة للعديد من البلدان، قد لا يكون الوقف المؤقت لسداد الديون وإعادة هيكلة الديون كافيين⁽³¹⁾.

41 - وشدد المقرر الخاص، في تقريره لعام 2020 عن تمويل التنمية، على أن الحَصَّ على التشفير الاقتصادي يشكل تحدياً رئيسياً لسياسات المالية العامة. فكثيراً ما تتطوي هذه التدابير على إلغاء أو تخفيض الإعانات، بما في ذلك الإعانات المقدمة لقطاعات الوقود والزراعة والمنتجات الغذائية؛ وخفض أجور القطاع العام وفرض حدود قصوى لهذه الأجور، ولا سيما مرتبات العاملين في قطاعي التعليم والصحة والقطاعات العامة الأخرى الذين تشكل مرتباتهم جزءاً كبيراً من تكاليف الأجور العامة في البلدان النامية؛ وترشيد شبكات الضمان الاجتماعي وبرامج التأمين والمعاشات التقاعدية واستحقاقات السكن واستحقاقات الأطفال واستحقاقات العجز وتضييق نطاق المستفيدين بها؛ وتوسيع نطاق الضرائب الاستهلاكية، مثل ضرائب القيمة المضافة، المفروضة على المنتجات الأساسية التي تستهلكها الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من غيرها⁽³²⁾.

(29) انظر إسهامات كل من: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والتحالف من أجل حقوق الإنسان في التنمية؛ والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ ومشروع المساءلة الدولي. متوفرة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-development.

(30) انظر إسهامات مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. متوفرة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-development.

(31) المرجع نفسه. ووفقاً لمركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من شأن إلغاء جميع المدفوعات المتعلقة بالدين الخارجي العام المستحقة السداد في عام 2020 للمقرضين الثنائيين والمتعددي الأطراف والتابعين للقطاع الخاص، بما في ذلك أصل الدين والفوائد والرسوم، أن يحرّر ما يقدر بمبلغ 25,5 بليون دولار لفائدة البلدان المنخفضة الدخل.

(32) انظر: A/75/167، الفقرة 39.

42 - وخلال المشاورات المجرة تمهيداً لإعداد هذا التقرير، أثار عدد من منظمات المجتمع المدني⁽³³⁾ شواغل بشأن ما لتدابير التقشف من أثر سلبي على التعافي. ففي خضم الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها الجائحة، لجأت بعض الحكومات إلى اعتماد إجراءات تقشفية، بناء على مشورة الصندوق⁽³⁴⁾. وكان الصندوق قد اقترح، كجزء من اتفاقات القروض، تدابير من قبيل خفض فاتورة الأجور وتجميدها، وزيادة ضرائب القيمة المضافة أو إدخال العمل بها، وإجراء تخفيضات شاملة في الإنفاق العام⁽³⁵⁾. وبين عامي 2021 و 2023، ستتخذ 80 دولة تدابير تقشف بقيمة 3,8 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁶⁾.

43 - ويلاحظ المقرر الخاص أن فرض تدابير تقشفية يزيد من تقييد قدرة الحكومات على تلبية احتياجات الشعوب فيما يتعلق بالرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والعمالة والإسكان، وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية⁽³⁷⁾. وقد أكد مراراً الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات والخير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كلٌّ في تقريره، على دور الحماية الاجتماعية في التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية، بالنسبة للنساء على وجه الخصوص⁽³⁸⁾.

2 - عدم المساواة في إمكانية الحصول على اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الصحية ووسائل التشخيص والعلاجات الصحية، والتعاون الدولي

44 - من بين المسائل التي أبرزت أوجه اللامساواة بين البلدان والحاجة إلى مزيد من التعاون والتضامن الدوليين عدم المساواة في إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-19 وأدويته والتكنولوجيات الصحية ووسائل التشخيص والعلاجات الصحية المتعلقة به. وهذا التفاوت في إمكانية الحصول على هذه الخدمات يؤثر سلباً على الحق في التنمية، لأنه يعوق قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على المشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد أدى انخفاض معدلات التطعيم إلى ارتفاع معدلات العلاج في المستشفيات وارتفاع عدد الوفيات؛ واتخذت تدابير تقيّد حركة الأشخاص والبضائع على نحو يضر بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وكان للقيود المفروضة على حرية التجمع تأثير سلبي على المشاركة في الحياة السياسية، وما هذا إلا القليل من الأمثلة على عواقب عدم المساواة في إمكانية الحصول على اللقاحات.

45 - والحالة خطيرة بشكل خاص بالنسبة لسكان جنوب الكرة الأرضية، حيث توجد غالبية البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. فحتى 29 حزيران/يونيه، لم يتلق سوى

(33) انظر إسهامات كل من: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والتحالف من أجل حقوق الإنسان في التنمية؛ والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ ومشروع المساءلة الدولي؛ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.

(34) Oxfam International, "Adding fuel to fire: how IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide", Oxfam Briefing Paper (August 2021).

(35) المرجع نفسه.

(36) انظر إسهامات الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.

(37) انظر: Rutgers Center for Women's Global Leadership, "A COVID-19 feminist recovery plan to achieve substantive gender equality" (June 2021).

(38) A/HRC/26/39 و A/73/179.

17,4 في المائة من الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل جرعة واحدة على الأقل من اللقاح⁽³⁹⁾. وفي المقابل، كان أكثر من 76 في المائة من سكان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد حصلوا على التطعيم الكامل بحلول شهر أيار/مايو، وتجاوزت معدلات التطعيم 75 في المائة في 15 بلداً من تلك البلدان⁽⁴⁰⁾. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن التخصيص غير العادل لإمدادات اللقاح العالمية يعوق تقدّم التطعيم في البلدان المتدنية الدخل: ففي كانون الثاني/يناير، لم تكن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وإثيوبيا ونيجيريا قد حصلت بعداً على ما يكفي من الإمدادات لتطعيم 10 في المائة من سكانها⁽⁴¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد القدرة المحدودة على التوزيع في البلدان المتدنية الدخل من إعاقة جهودها في مجال التطعيم⁽⁴²⁾. وتظهر البيانات أن متوسط التكلفة لكل جرعة من لقاح كوفيد-19 يتراوح بين دولارين و 40 دولاراً، وتبلغ تكلفة الإمداد التقديرية 3,70 دولاراً للشخص الواحد الذي يتم تطعيمه بجرعتين، بعد حساب هدر اللقاح⁽⁴³⁾. وتشكل هذه التكاليف عبئاً مالياً كبيراً على البلدان المنخفضة الدخل، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي على قطاع الصحة 39 دولاراً⁽⁴⁴⁾. وتقع معظم البلدان ذات الإنفاق المنخفض في قطاع الصحة في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽⁴⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، استلزم الظهور السريع لأنواع متحورة جديدة من كوفيد-19 توفير جرعات معززة من اللقاح، ومن ثم يُرجح أن تصبح تكاليف التطعيم نفقات متكررة في المستقبل المنظور⁽⁴⁶⁾.

46 - وقد أنشئ مرفق كوفاكس في نيسان/أبريل 2020 استجابة للحاجة الواضحة إلى توفير إمكانية حصول الجميع في العالم على اللقاحات، في إطار جهد عالمي حقيقي للتصدي للجائحة⁽⁴⁷⁾. ويشترك في قيادة المبادرة الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، ومنظمة الصحة العالمية. وشريكا التنفيذ هما اليونيسف والصندوق المتجدد التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وهدف المرفق هو تسريع تطوير لقاحات كوفيد-19 وتصنيعها وضمان حصول كل بلد في العالم عليها بشكل عادل ومتكافئ. ومن خلال المرفق، من المفترض أن يحصل 190 بلداً مشاركاً على فرص متكافئة للوصول إلى اللقاحات. وباستخدام إطار تخصيص وضعته منظمة الصحة العالمية وآلية عالمية لتقاسم المخاطر فيما يتعلق بالمشتريات المجمعة، يتمثل هدف المرفق في تطعيم 20 في المائة من سكان جميع البلدان.

47 - وفي كانون الثاني/يناير 2022، أنشأت منظمة الصحة العالمية واليونيسف وتحالف غافي للقاحات الشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-19 من أجل دعم توزيع اللقاحات في 92 بلداً. وتقدم هذه الشراكة الدعم التشغيلي للبلدان الـ 34 التي كان مستوى التغطية بالتطعيم فيها في كانون الثاني/يناير 2022 عند نسبة

(39) انظر: <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>.

(40) انظر: www.oecd.org/coronavirus/en/recovery-dashboard.

(41) انظر: <https://data.undp.org/vaccine-equity-archive/vaccine-equity-and-speed/>.

(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

(44) انظر: World Health Organization (WHO), *Global Expenditure on Health: Public Spending on the Rise?* (Geneva, 2021), p. 2.

(45) المرجع نفسه.

(46) انظر: <https://data.undp.org/vaccine-equity/>.

(47) انظر: www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax.

10 في المائة أو ما هو أدنى منها، وذلك من أجل زيادة معدلات التطعيم. وفي حين تتسم هذه المبادرات بقيمة كبيرة، ترى منظمة الصحة العالمية أن دحر الجائحة بحق يتطلب تغطية أوسع نطاقاً بكثير لجميع البلدان⁽⁴⁸⁾. وعلاوة على ذلك، التفت الدول الغنية في الغالب على مرفق كوفاكس، واشترت اللقاحات لسكانها⁽⁴⁹⁾.

48 - وثمة شاغل آخر يتعلق بحملات التطعيم وهو قدرة نظم الرعاية الصحية المحلية أو عدم قدرتها على توزيع اللقاحات بطريقة منصفة تتماشى مع الحقوق في الحياة والصحة وفوائد التقدم العلمي والمساواة الفعلية. وفي غياب تدابير تعاون دولي أوسع نطاقاً تتيح تعبئة التمويل الكافي، لن يتمكن العديد من النظم الصحية في بلدان الجنوب من ضمان أن تتوافر للجميع دونما تمييز المرافق والسلع والخدمات الصحية المقبولة وذات النوعية الجيدة التي يسهل عليهم الوصول إليها.

49 - ويشير تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁵⁰⁾ إلى أن التعافي الاقتصادي سيكون أسرع في البلدان ذات معدلات التطعيم الأعلى وسيكون أبطأ بكثير في البلدان المنخفضة الدخل التي لا ترقى فيها معدلات التطعيم إلى المستوى المطلوب. ووفقاً لذلك التحليل، لو كان معدل التطعيم في البلدان المنخفضة الدخل مساوياً لمعدل التطعيم في البلدان المرتفعة الدخل (54,3 في المائة)، لارتفع ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار 16,27 بليون دولار، بزيادة قدرها 5,16 نقاط مئوية في عام 2021⁽⁵¹⁾.

50 - ومن أجل كفالة زيادة إنتاج العلاجات واللقاحات المضادة لكوفيد-19 وإتاحة مزيد من فرص التوزيع على شريحة أكبر من سكان العالم بتكلفة أكثر يسراً، قدمت جنوب أفريقيا والهند اقتراحاً رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر 2020، برعاية مشتركة من 65 دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، يهدف إلى التنازل المؤقت عن بعض تدابير الحماية التي ينص عليها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)⁽⁵²⁾ "فيما يتعلق بالوقاية من كوفيد-19 أو احتوائه أو علاجه"، من بين أمور أخرى، إدراكاً "للحاجة إلى الوصول دون عوائق وفي الوقت المناسب إلى المنتجات الطبية بأسعار معقولة، بما في ذلك عدد التشخيص واللقاحات والأدوية ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي، من أجل تدابير تصدي سريعة وفعالة ضد جائحة كوفيد-19"⁽⁵³⁾. وقد أيدت الأغلبية العظمى من دول الجنوب هذا الاقتراح.

(48) WHO, "Achieving 70% COVID-19 immunization coverage by mid-2022", Statement of the Independent Allocation of Vaccines Group of COVAX, 23 December 2021 و "منظمة الصحة العالمية تشدد على ضرورة تحقيق هدف التطعيم بنسبة 70 في المائة لدفع خطر أوميكرون"، أخبار الأمم المتحدة، 4 كانون الثاني/يناير 2022.

(49) المرجع نفسه.

(50) "Impact of vaccine inequity on economic recovery", United Nations Development Programme Data Futures Platform (February 2022).

(51) المرجع نفسه. وعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشير التقديرات إلى أنه لو كان 40 في المائة من السكان قد تلقوا التطعيم بحلول أيلول/سبتمبر 2021، لكان من الممكن أن تغطي الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد نسبة 75 في المائة من نفقاته الصحية الحالية؛ وفي إثيوبيا، كان يمكن تغطية ثلاثة أمثال جميع مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية لو تحقق معدل التطعيم المذكور.

(52) United Nations, Treaty Series, vol. 1867, No. 31874.

(53) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة IP/C/W/669.

51 - وفي 17 حزيران/يونيه 2022، اعتمد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية قراراً وزارياً بشأن اتفاق تريبس (WT/MIN(22)/W/15/Rev.2). وأشار المؤتمر في ذلك القرار إلى الظروف الاستثنائية لجائحة كوفيد-19 وقرر أن يكون بوسع البلدان تقييد الحقوق المنصوص عليها بموجب المادة 28-1 من الاتفاق من خلال التصريح باستخدام موضوع براءة الاختراع المطلوبة لإنتاج وتوريد لقاحات كوفيد-19 دون موافقة صاحب الحق وذلك بالقدر اللازم للتصدي للجائحة (الفقرة 1)، وأن يكون بوسعها الإذن باستخدام موضوع براءة الاختراع في إطار المادة 31 دون موافقة صاحب الحق من خلال أي صك متاح بموجب القانون (الفقرة 2). وفي حين أن الاقتراح الأصلي بالتنازل عن بعض تدابير الحماية المنصوص عليها في الاتفاق تضمن الإعفاء من القيود المتعلقة بالمنتجات والتكنولوجيات الصحية، مثل اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات والأجهزة الطبية ومعدات الحماية الشخصية وموادها أو مكوناتها وطرق ووسائل تصنيعها، فإن القرار المعتمد يقتصر على براءات الاختراع المتعلقة بلقاحات كوفيد-19. وقد أثّرت شواغل⁽⁵⁴⁾ مؤداها أن النطاق المحدود للقرار والمشروطية المفروضة فيه على الاستخدام المحتمل لا يمثلان استجابة حقيقية لاقتراح الإعفاء. وعلاوة على ذلك، فرغم أن عملية التفاوض استغرقت 20 شهراً تقريباً، طُرحت شواغل مفادها أن عملية اعتماد القرار لم تسمح بالمشاركة الكاملة والمستتيرة لممثلي البلدان النامية⁽⁵⁵⁾.

52 - واحتج البعض بأن تقييد حقوق الملكية الفكرية سيعرّض الابتكار للخطر لا محالة. بيد أن إعلان الدوحة الوزاري ينص بوضوح في الفقرة 17 منه على أن حقوق الملكية الفكرية يجب إعمالها وتفسيرها بطريقة تدعم الصحة العامة، سواء أكان ذلك في سياق الحصول على الأدوية الموجودة أو في سياق استحداث التكنولوجيات الجديدة. وفي آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 14/46 بشأن كفالة حصول جميع البلدان على اللقاحات بشكل منصف وبتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وعلى نطاق عالمي للتصدي للجائحة، الذي أكد فيه من جديد أن الحصول على اللقاحات حق من حقوق الإنسان المحمية وأقر بانعدام المساواة في تخصيص اللقاحات وتوزيعها بين البلدان⁽⁵⁶⁾. وحثّ المجلس جميع الدول، فرادى وجماعات، على "إزالة الحواجز غير المبررة التي تقيد تصدير لقاحات كوفيد-19"⁽⁵⁷⁾، وعلى "تيسير تجارة لقاحات كوفيد-19 واقتنائها والحصول عليها وتوزيعها"⁽⁵⁸⁾ للجميع، و "الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية قد تؤثر سلباً على إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-19 بشكل متسم بالمساواة والعدل وبتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وعلى نطاق عالمي، ولا سيما في البلدان النامية"⁽⁵⁹⁾. ودعا أيضاً إلى تعزيز "إمكانية الوصول إلى العلوم والمساعدة التقنية وتبادل المعارف"⁽⁶⁰⁾ وطلب كذلك إلى جميع الجهات المعنية "أن تلتزم بالشفافية في جميع المسائل المتعلقة بإنتاج اللقاحات وتوزيعها وتسعيها العادل"، وحث الدول على "أن تتخذ فوراً، ضمن الأطر القانونية الخاصة بكل منها، خطوات لمنع

(54) انظر: South Centre, "Trips waiver: an insufficient multilateral response. Trips-consistent national actions are called for", statement, 21 June 2022.

(55) المرجع نفسه.

(56) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 14/46، الديباجة.

(57) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(58) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(59) المرجع نفسه، الفقرة 16.

(60) المرجع نفسه، الفقرة 9.

ما قد يعوق من مضاربة وضوابط تصدير غير مبررة وتكديس إمكانية حصول جميع البلدان على لقاكات كوفيد-19 بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل منصف وعلى نطاق عالمي⁽⁶¹⁾. وتتضمن ديباجة القرار إشارة صريحة إلى إعلان الحق في التنمية وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

53 - لقد وُثِّق الأثر المدمر للجائحة على جميع فئات حقوق الإنسان توثيقاً جيداً⁽⁶²⁾. والمقرر الخاص يعرب عن قلقه البالغ إزاء آثار جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وقد دعا الدول إلى ضمان عدم ترك أحد خلف الركب في جهودها للتصدي للأزمة. والمشاركة مكون أساسي من مكونات الحق في التنمية، ولا سيما مشاركة الأشخاص المعرضين بشدة للضرر. وينطبق ذلك أيضاً على الصعيدين الوطني والعالمي.

54 - ودعا الأمين العام أيضاً إلى وضع عقد اجتماعي جديد بين الحكومات والناس والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لكفالة التوظيف والتنمية المستدامة، والتغطية الصحية للجميع والحماية الاجتماعية، على أساس المساواة في الحقوق والفرص للجميع⁽⁶³⁾.

55 - وفي مواجهة أكبر أزمة في الصحة العامة في القرن الحادي والعشرين، يجب على المجتمع الدولي أن يصمم وينفذ سياسات وتدابير طموحة وشاملة. ويجب تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس وفقاً للإطار العالمي لحقوق الإنسان بهدف ضمان التعافي السريع الذي لا يقتصر على إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الجائحة، بل ويعزز أيضاً أهداف التنمية والعمل المناخي لصالح جميع الناس والكوكب. ويجب على الدول أن تتعاون بروح من تعددية الأطراف المعززة والمتجددة، بما في ذلك في عمليات الأمم المتحدة وآلياتها.

56 - ويوصي المقرر الخاص بأن تُراعى، في إطار التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي فيما بين الدول، الالتزامات خارج إقليم الدول، أو الالتزامات الحكومية التي تتجاوز حدود الدول، باعتبار ذلك أحد مبادئ حقوق الإنسان المحورية من أجل تنفيذ الحلول العابرة للحدود في سياق الجائحة.

57 - وينبغي للدول أن تضمن إدماج جميع أصحاب المصلحة بصورة مجدية في عملية التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الدولية. وينبغي أن تُدمج البلدان النامية على نحو أفضل في النظام التجاري العالمي، وهو ما سيتطلب بناء قدرات ممثلي الدول وممثلي الجهات غير الحكومية المشاركين في عمليات التفاوض. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالمبادرات المقبلة متاحة على الصعيد الوطني في مرحلة مبكرة حتى يتسنى للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المعنية المشاركة في

(61) المرجع نفسه، الفقرة 14.

(62) انظر على سبيل المثال: A/HRC/47/31، الفرعان ثانياً - ألف وثانياً - باء؛ و A/HRC/50/40، الفرع ثالثاً؛ و A/HRC/48/53؛ و A/HRC/48/54؛ و A/HRC/47/29؛ و A/HRC/47/35؛ و A/HRC/46/19؛ و A/HRC/46/34.

(63) A/75/1، الفقرة 21.

عمليات التفاوض المتعددة الأطراف⁽⁶⁴⁾. وينبغي للدول أن تعزز بقدر أكبر التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة، وأن تكفل في الوقت نفسه تقييم الاتفاقات التجارية الإقليمية لمعرفة آثارها على حقوق الإنسان والبيئة.

58 - وينبغي للدول أن تشجع على إنشاء آلية دولية لتسوية الديون. ويحث المقرر الخاص الدول على بذل مساعيها لدى صندوق النقد الدولي لكي يصدر حقوق سحب خاصة لفائدة بلدان الجنوب بهدف تحرير الموارد التي تشتد الحاجة إليها من أجل تدابير التصدي والتعافي.

59 - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية التي تمول البرامج الإنمائية ألا تفرض شروطاً على الحكومات المستفيدة، لأن القيام بذلك يمكن أن ينتج عنه آثار ضارة غير مقصودة على السكان، وتنطبق صحة ذلك على الخصوص عندما تؤدي الشروط إلى إضعاف نظم الصحة والرعاية الاجتماعية وسياسات التنمية البشرية.

60 - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، يكرر المقرر الخاص توصيته (انظر A/75/167، الفقرة 66) بإنشاء لجنة ضريبية تابعة للأمم المتحدة تكون شاملة وذات طابع حكومي دولي، تشارك بها ولاية وتُرصد لها موارد لضمان التعاون من أجل تعزيز التعبئة الفعالة للموارد المحلية. وينبغي أن تعالج هذه اللجنة أيضاً جميع المسائل المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. ويمكن للعضوية العالمية، التي تعني ضمناً أن تشارك جميع البلدان على قدم المساواة مع بعضها البعض، أن تيسر تصحيح السياسات والممارسات الضريبية الضارة والقضاء على الملاذات الضريبية والولايات القضائية التي تأخذ بحجاب السرية وغيرها من العناصر التي تيسر التدفقات المالية غير المشروعة.

61 - ويكرر المقرر الخاص توصيته بأنه ينبغي للدول، لدى تصديدها لآثار الاقتصاديات للجائحة، أن تميز بدقة بين الاستخدام المناسب للتمويل الخاص مقابل التمويل العام، لأن التمويل الخاص قد لا يكون مناسباً لجميع احتياجات التمويل. وينبغي تحسين إدارة مخاطر التمويل الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالقطاع العام وتكاليف الالتزامات الطارئة في الحسابات الرسمية للدول (انظر A/75/167، الفقرة 70).

62 - ويكرر المقرر الخاص أيضاً توصيته بأنه ينبغي للشركاء في التنمية تجديد الالتزام بهدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق تحديد جداول زمنية وأطر للمساءلة، بما في ذلك سن التشريعات على الصعيد الوطني. وينبغي أيضاً أن يقوم الشركاء في التنمية بإعادة توجيه المعونة إلى حيث تشتد الحاجة إليها مع تحديد إجراءات وجداول زمنية واضحة، وذلك بتقديم 50 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً (انظر A/75/167، الفقرة 61).

63 - وينبغي أن تنص الخطط والسياسات الرامية إلى دعم التعافي الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة وتحييد أثر انبعاثات الكربون وأن تساهم في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف اتفاق باريس، من أجل ضمان قدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بحقوق الإنسان بكامل نطاقها. وينبغي لسياسات التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه أن تسرع الانتقال إلى اقتصادات عديمة الانبعاثات، أو على الأقل ألا تعيقه.

(64) انظر A/HRC/42/38، الفقرة 41.

64 - ويكرر المقرر الخاص توصيته بأنه ينبغي للمؤسسات النقدية الدولية والدول أن تتجنب اعتماد تدابير للتكشف وخيارات للإنفاق العام من شأنها أن تقوض مسار التقدم المحرز نحو الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع وتقديم السلع والخدمات العامة، وألا تتخذ هذه التدابير إلا عندما تكون جميع الخيارات البديلة للتزويد بالموارد قد استُنفدت. وينبغي للمصارف الإنمائية عدم فرض شروط على الدول تلزمها باتخاذ إجراءات، من قبيل تعديل الهياكل الأساسية الضريبية وفرض تدابير تقشفية، من شأنها الإضرار بعملية تنميتها⁽⁶⁵⁾.

65 - وعلى الصعيد العالمي، يتعين على الدول والمؤسسات النقدية الدولية ما يلي: كفالة قدر أكبر من التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات النقدية، بحيث لا يتحقق تعافي مجموعة من البلدان على حساب مجموعة أخرى؛ وتقديم الدعم الدولي عن طريق القروض والمنح، ولا سيما إلى العدد الكبير من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل التي كانت الأشد تأثراً بالأزمة؛ وتعزيز التعاون الدولي من أجل توسيع نطاق مبادرات تخفيف عبء الدين والقدرة على تحمل الدين لصالح البلدان النامية، وفقاً للالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

66 - وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى لقاحات كوفيد-19، ينبغي للدول أن تواصل دعم إرساء نهج عالمي منسق تنسيقاً جيداً تجاه تطوير وتوزيع اللقاحات بغرض كفالة حصول جميع الناس عليها دونما تمييز. وينبغي للدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مرفق كوفاكس والشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-19 وأن تسهم فيهما حتى تضمن على أقل تقدير أن تحقق هاتان المبادرتان أهدافهما.

67 - وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية، اتساقاً مع التزامهم بالتعاون الدولي في إطار الاستجابة لحالات طوارئ الصحة العامة ذات الطابع العالمي، أن يقوموا بما يلي: مواصلة المفاوضات الرامية إلى توسيع نطاق الإعفاء من تطبيق اتفاق تريبس لكي لا يقتصر على براءات الاختراع المتعلقة بلقاحات كوفيد-19 فقط، بل يشمل أيضاً التنازل عن القيود المفروضة على المنتجات والتكنولوجيات الصحية مثل وسائل التشخيص، والعلاجات، والأجهزة الطبية، ومعدات الحماية الشخصية، وموادها أو مكوناتها، وأساليب ووسائل تصنيعها؛ وتوسيع نطاق استخدامهم للاستثناءات المسموح بها بموجب المادة 30 من اتفاق تريبس، بغرض إتاحة تصنيع تلك المنتجات وتصديرها؛ واستعراض النظام الدولي القائم فيما يتعلق بالملكية الفكرية (بما في ذلك المادة 31 مكرراً من مرفق الاتفاق) بغرض التعجيل بتبادل التكنولوجيا والدراية الفنية.

68 - وينبغي للبلدان المرتفعة الدخل أن تستثمر مزيداً من الجهود في تقديم المساعدة إلى بلدان الجنوب، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لتمكين نظمها الصحية من توفير مرافق وخدمات صحية مقبولة وذات نوعية جيدة تكون متاحة للجميع ويسهل الوصول إليها.

(65) انظر A/HRC/42/38، الفقرتان 62 و 91.